AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم والأمن

الاجتماع الـ301

30 نوفمبر 2011

أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/ (CCCI)
Original : English

تقرير رئيس المفوضية بشأن جهود وأنشطة

فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحادالإفريقيفي السودان

ملاحظات تمهيدية

1- اعرض هنا على اعضاء مجلس السلم و الامن تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي في السودان. و يتذكر المجلس انه في اجتماعه ال297 المعقود في 20 اكتوبر 2011 جدد ولاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي في السودان لسنة اضافية.

2- يتكون التقرير من جزئيين، يعرض الجزء الاول تقييم شامل لتجارب الفريق بما في ذلك التقدم المحرز في تشجيع الديموقراطية وتوفر مقومات الحياة المشتركة لجمهورية السودان و جمهورية جنوب السودان الفتية. اما الجزء الثاني فيحتوي تقريرا عن نشاطات فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقيمنذ اخر تقرير عرض على المجلس في نوفمبر 2010.

3- عمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي منذ اشائه بلا كلل وقد بذل جهودا كبيرة تطلبت وقتا طويلا لمعالجة الازمة في السودان. بودي ان انتهز هذه السانحة مرة اخرى لأجدد التأكيد على دعمي المتواصل لأعضاء الفريق و العاملين معهم و أثني على تفانيهم و التزامهم.

4- انني احث الطرفين و هما حكومتي السودان و جنوب السودان على تجديد تأكيد التزامهما بالسلام والازدهار بمضاعفة جهودهما لإنهاء المفاوضات بشان المسائل العالقة في اتفاقية السلام الشامل وعلاقاتهما بعد الانقسام. كما احث حكومة السودان على بذل مزيد من الجهود لإحلال سلام دائم في دارفور و المنطقتين الاخريين. اخيرا، فان تحقيق مستقبل مستقر في البلدين يقتضي التصدي لتحديات الحكم الرشيد التي تواجهها بتشجيع الديموقراطية و التسامح و ادارة التنوع الكبير في كلا البلدين.

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

مجلس السلم والأمن

الاجتماع الـ301

30 نوفمبر 2011

أديس أبابا، إثيوبيا

PSC/PR/ (CCCI)
Original : English

تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي في السودان للفترة 2010-2011 لمجلس السلم والأمن

MAKE PEACE HAPPEN
www.makepeacehappen.net

تقرير فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في السودان للفترة 2010-2011 لمجلس السلم والأمن

أولاً. مقدمة

1. قبل عامين، عندما قام المجلس بتكليف هذا الفريق كفريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في السودان (فريق التنفيذ)، قدمتم لنا تفويضاً يشمل جميع جوانب الشؤون السودانية. وقد حددنا أربعة أنشطة ذات أولوية، وهي (أ) تنفيذ توصيات تقرير فريق الاتحاد الأفريقي رفيع المستوى حول دارفور؛ (ب) تحقيق الديمقراطية في السودان، بما في ذلك إجراء الانتخابات العامة؛ (ج) استكمال تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ (د) التفاوض على ترتيبات ما بعد الاستفتاء بين الأطراف السودانية.

MAKE PEACE HAPPEN
www.makepeacehappen.net

2. ولقد رأينا حينها، ولا يزال فى رأينا، أن كل من هذه الأنشطة الأربعة تمثل عنصرا أساسيا لحل النزاعات السودانية وتمكين شعبى السودان وجنوب السودان من معالجة التحديات التي يواجهها فى إقامة دول ديمقراطية توفر الأمن والتنمية.

ثانياً. دارفور

3. موقفنا بشأن دارفور، كما تم تقديمه لهذا المجلس و اعتماده قبل عامين، يتعلق بأفضل السبل معالجة قضايا السلام والعدالة والمصالحة وموضع دارفور في السودان. مع ملاحظة ان الصراع في دارفور كان معقداً وعميق الجذور، وبناءاً على الأدلة والآراء التي حصلنا عليها من خلال مشاوراتنا الواسعة مع جميع المجموعات في دارفور، أوصينا بأن يتم التعامل مع القضايا بطريقة شاملة عن طريق عملية مفاوضات تشمل جميع أصحاب المصلحة في دارفور، المتحاربة وغير المتحاربة منها على حد سواء.

4. كما أوصينا بأن يتم تعريف النزاع في دارفور بشكل صحيح على أنه "النزاع السوداني في دارفور"، مشيرين إلى أنه نشأ في ظل مشاكل الحكم التي طال أمدها في السودان، ولا سيما التحدي المتمثل في حكم بلد متنوع بشكل منصف. حدد تقريرنا ارثا من الحقبة الاستعمارية كرس عدم المساواة في الوصول إلى السلطة والموارد في جميع أنحاء السودان. منذ الاستقلال في عام 1956، لم تنجح الحكومات المتعاقبة في التغلب على هذا الارث، مع ما ترتب عليه من حروب أهلية متكررة في مناطق مختلفة من البلاد، بما في ذلك جنوب السودان ودارفور. حل النزاع

السوداني في دارفور لا يتطلب فقط تسوية شاملة لتلك القضايا التي قسمت شعب دارفور، بل يتطلب كذلك إيجاد حل لموضع دارفور فى السودان. ويعنى هذا بدوره تسوية سياسية وطنية شاملة.

5. في وقت سابق من هذا العام، وتحديدا في يوليو، وقعت الحكومة السودانية وواحدة من حركات المعارضة في دارفور، حركة التحرير والعدالة، وثيقة الدوحة للسلام في دارفور (وثيقة الدوحة) في الدوحة بقطر. وتهدف وثيقة الدوحة الى انهاء القتال بينهما وإرساء أساس للسلام. ونحن نرحب بهذا الاتفاق وندفع الطرفان لتنفيذه بأمانة، كما ندعو حركات المعارضة التي لم توقع على الاتفاق الى توقيعه دون تأخير.

6. موقفنا بشأن دارفور لم يتغير. اقتراحنا الشروع في عملية سياسية في دارفور لا يزال صالحا، باعتبارها فى المقام الأول ممارسة محلية لإشراك جميع الدارفوريين في التفاوض بشأن مستقبل دارفور في السودان. غير أنه في ضوء اعتماد وثيقة الدوحة والتى يجري تنفيذها حاليا، نعتقد أن من المهام العاجلة ترويج وثيقة الدوحة لضمان قبولها من جانب سكان دارفور ككل، وإقناع الجماعات المسلحة الاخرى بتوقيعها. ونأمل أن ترسى هذه التدابير السلام في دارفور. في السياق الجديد الذي نشأ في أعقاب انفصال جنوب السودان، و انه من الضرورة أن ترتبط عملية السلام في دارفور بعملية إصلاح دستوري وطني، تشمل جميع مواطني جمهورية السودان، لصياغة تسوية سياسية وطنية جديدة. وبالتأكيد، فإن حل دائم للنزاع السوداني في دارفور يتطلب أن يكون اتفاق شامل بين الدارفوريين جزءا لا يتجزأ من عملية وطنية. وفي المقابل، سيكون من الواضح، بناءاً على تحليلنا للنزاع في دارفور، أن تعالج مثل هذه التسوية السياسية الوطنية تحديات الحكم في ظل ظروف من التنوع وارساء الديمقراطية في السودان ككل.

ثالثا. <u>ارساء الديمقراطية</u>

7. حول مسألة الديمقراطية، يرى فريقنا أن جميع السودانيين، سواء كانوا فى دولة موحدة أو دولتين منفصلتين، لا تحق لهم الحقوق الديموقراطية فحسب، بل ان الحكم الديمقراطي هو شرط لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والحكم العادل، مع مراعاة التنوع الذي يميز السودان، شمالاً وجنوباً. وقد شعرنا بشدة أن ارساء الديمقراطية يجب اعتبارها أولوية الى جانب الاستفتاء على تقرير المصير لشعب جنوب السودان.

8. اهتمامنا بالديمقراطية لا يزال قائماً. حقيقة أن شعب جنوب السودان صوت بأغلبية ساحقة لصالح إقامة دولة منفصلة كانت جزئياً انعكاسا للعجز الديمقراطي في حكم سودان موحد. انفصال الجنوب لا يقلل بأي شكل من الأشكال حتمية الحكم الديمقراطي في كل من السودان وجنوب السودان.

9. عشية الاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان، في يناير 2011، خاطبنا جمهور من جنوب السودان في جوبا، وشددنا على أن الاستفتاء يشكل مرحلة واحدة فقط في ممارسة تقرير المصير لشعب جنوب السودان . وأكدنا أن تقرير المصير ينطوي أيضا على إقامة نظام حكم يعكس حقوق وتطلعات كافة شعب جنوب السودان.

10. ان ارساء الديموقراطية امر ضروري لحكم شمال السودان و انفصال الجنوب لا يقلل من تحديات الحكم التي تواجه السودان: فهى تظل دولة فشلت في التغلب على إرث تاريخي اقر التوزيع غير العادل للثروة والسلطة، وفشلت فى تلبية تطلعات كافة شعبها المتنوع الى شعور قومى مشترك. كما خاطبنا فى عشية الاستفتاء جمهورا في الخرطوم، وشددنا على أن السودان لديه تاريخ طويل وغني كدولة أفريقية تتميز بالتنوع، وأنه في حال انفصال جنوب السودان، سيظل شمال السودان دولة أفريقية ذات تراث أفريقي تواجه تحديات اقامة نظام حكم ديمقراطي يحترم تنوع السكان. وشددنا على أنه حتى مع انفصال الجنوب، ينبغي للسودان تحديد مستقبله كدولة أفريقية.

11. وقد قررت حكومة السودان إجراء عملية مراجعة واصلاح دستوري تشمل الجميع ومن شأنها معالجة قضايا ارساء الديمقراطية في جمهورية السودان والحكم في ظل التنوع. وقد شرع فريقنا فى اجراء مشاورات مع حكومة السودان لبحث سبل دعمها لهذه العملية.

رابعاً. <u>تنفيذ اتفاق السلام الشامل</u>

12. وفر اتفاق السلام الشامل والدستور الوطني الانتقالى المستمد منه إطارا أساسيا لتوجيه السودان خلال الفترة الممتدة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل في يناير 2005 وحتى 9 يوليو 2011. وكان الاستفتاء فى جنوب السودان محور اتفاق السلام الشامل وجرى بنجاح في يناير من هذا العام وقبلت حكومة السودان بنتائجه. وقد ابقى فريقنا على تواصله مع جميع أصحاب

المصلحة المشاركين في استفتاء جنوب السودان وتدخل عند الضرورة للمساعدة على ضمان نجاح الاستفتاء.

13. يمثل الاستفتاء، و تنظيمه و واحترام نتائجه نجاحا كبيرا لشعب جنوب وشمال السودان وحكومتيه والقارة الأفريقية جمعاء. وقد تم استقبال جمهورية جنوب السودان بحفاوة في مجتمع الدول الأفريقية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي. تأتي هذه العضوية بالامتيازات التي تعود إلى دولة ذات سيادة والمسؤوليات المترتبة على ذلك تجاه مواطني الدولة والدول المجاورة والقارة ككل. ونحن على ثقة من أن شعب جنوب السودان، اذ يقدر قيمة استقلاله، حيث أن ذلك أمر صحيح ومبرر، فانه يقر أيضاً بحتمية الانضمام الى الاتحاد الافريقي وذلك في سعيه لتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي في أفريقيا.

14. بينما نهنئ حكومة وشعب جنوب السودان، فاننا نعرب أيضا عن تقديرنا الصادق لشعب وحكومة جمهورية السودان، لقبوله الكريم والاستثنائى لقرار السودانيين الجنوبيين بالانفصال. بالنسبة للسودان، انفصال جنوب السودان يحمل أثارا سياسية واقتصادية خطيرة جدا.

15. العناصر الأخرى من اتفاق السلام الشامل هى أيضاً ذات أهمية كبيرة. لرغم من أن البند المحورى من اتفاق السلام الشامل، والذي نص على الوضع الخاص لجنوب السودان في إطار سودان موحد، قد سقط مع الاستقلال السيادي لجمهورية جنوب السودان في يوليو، فان هناك أحكاما هامة من الدستور الوطنى الانتقالى لاتزال قائمة، أو على الأقل حتى وقت اعتماد السودان

وجنوب السودان لدساتير جديدة. وتشمل هذه الأحكام في جملة أمور اخرى أنظمة الحكم الفيدرالي مع تفويض الصلاحيات للولايات، واحترام حقوق الإنسان، واحترام تنوع اللغات والثقافات.

16. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك الأعمال التي لم تنجز من اتفاق السلام الشامل، وتحديدا فيما يتعلق بـ : (أ) بروتوكول أبيي، (ب) الحدود بين الشمال والجنوب، (ج) بروتوكول النيل الأزرق وجنوب كردفان. استكمال هذه الالتزامات ليست ذات أهمية بالنسبة للعلاقات بين السودان وجنوب السودان فحسب، ولكن أيضا من أجل الحكم الداخلي في البلدين.

17. تشمل التركيبة السكانية لأبيي كل من الدينكا نقوك والمسيرية العرب، وطالما أن المنطقة لا تزال جزءا من شمال السودان، فان السودان سيحوى ضمن حدوده على سكان من عرق الدينكا. وبالمثل، اذا تم نقل منطقة أبيي الى جنوب السودان، فان جنوب السودان سيحوى ضمن حدوده على سكان من أصل عربى، مستقرين ورُحّل على حد سواء. وستنطبق اعتبارات مماثلة على المناطق الحدودية الخمسة المتنازع عليها، والتي تحتوي على مختلف فئات السكان التى لها روابط عرقية وسياسية في شمال وجنوب الحدود.

18. يعمل فريقنا مع جميع الاطراف المعنية لضمان تنفيذ اتفاق أبيي المؤقت الموقع فى يونيو 2011، وبعد ذلك سنقدم مقترحات لرئيسى السودان وجنوب السودان بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي.

19. في حالة النيل الأزرق وجنوب كردفان، فان مسألة التنوع جلية ايضا. واذ يعكس التاريخ والهوية الخاصة لهاتين المنطقتين، و تضمن اتفاق السلام الشامل ترتيبات خاصة لإدارتهما، كما شمل بندا لعملية مشاورات شعبية لمعرفة ما اذا كان اتفاق السلام الشامل قد لبى بالفعل تطلعات الشعب.

20. كان فريقنا مهتماً بشكل خاص بالوضع في المنطقتين، بما في ذلك البعدين السياسي والأمني. وقد بذلنا جهودا لضمان أن يجد الطرفان وسائل لحل خلافاتهم بشأن هذه القضايا. خلال شهر يونيو 2011، عملنا على تيسير اجتماعات أسفرت عن اتفاق إطاري بين حكومة السودان/حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان (شمال) ينص على الشراكة السياسية والتدابير الرامية إلى حل مشكلة الحكم في ولاية جنوب كردفان ووضع حد للقتال وتوفير الأمن. للأسف، لم ينفذ الطرفان الاتفاق. نحن نعتقد أن التحديات السياسية الأساسية فى النيل الأزرق وجنوب كردفان لم تتغير، وأن هذه التحديات ترتبط ارتباطا أساسياً بقضايا الحكم فى ظل التنوع وارساء الديمقراطية، وأن الطرفان سيعودان الى طاولة المفاوضات ويتوصلان إلى تسوية. نلاحظ أن الاتفاق الإطاري يتضمن التزاما من جانب الطرفان بالشروع في عملية سياسية وطنية تشمل الجميع.

21. فريقنا على أهبة الاستعداد لتيسير تواصل المفاوضات بين الطرفين حول مسألة المنطقتين. واشارة الى احد بنود اتفاق الـ28 من يونيو، فإن الفريق على استعداد أيضا أن يكون بمثابة طرف ثالث، سواء لتسهيل المفاوضات السياسية والأمنية، وللإشراف كذلك على تنفيذ أي اتفاق يتم التوصل إليه. فيما يتعلق بتنفيذ التزامات الإشراف، قد يدعو الفريق، من خلال هذا المجلس،

الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء الى توفير الدعم اللازم، سواء كان مالياً أو سياسياً أو دعم بالأفراد.

22. من التطورات الأخيرة التي سوف تزيد من تعقيد الوضع هو إنشاء "جبهة السودان الثورية" التي تقول انها "عازمة على الاطاحة بحزب المؤتمر الوطني مستخدمة كافة الوسائل المتاحة، وعلى رأسها العمل السياسي المدني والنضال المسلح". تتكون جبهة السودان الثورية من ثلاثة من الفصائل المسلحة في دارفور والحركة الشعبية في الشمال، والتي تشارك في النزاعات في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

خامساً. ترتيبات ما بعد الاستفتاء

23. في يونيو 2010 طلب الطرفان من فريقنا تيسير المفاوضات حول ترتيبات ما بعد الاستفتاء. خلال تلك المفاوضات تقارب الطرفين السودانين على مبدأ اساسى، وهو انهم "ملتزمون باقامة وادامة علاقة بناءة وسلمية بين شمال وجنوب السودان من شأنها أن تعزز قابلية عيش الجنوب والشمال على السواء." نحن نؤكد ان الالتزام المشترك بـ "دولتين قابلتين للعيش" هو بحسب الضرورة المبدأ الوحيد الذي يمكن للسودان وجنوب السودان من خلاله تحقيق أهدافهما الوطنية.

24. هناك مجموعة من المسائل يكون الاتفاق حولها بين السودان وجنوب السودان أمر ضروري. من بين هذه المسائل: (أ) وصول الجنوب إلى خط أنابيب النفط الذي يمر عبر شمال، (ب) الترتيبات المالية الانتقالية لتخفيف الصدمة الاقتصادية على الاقتصاد السوداني من خسارة

العائدات التي رافقت انفصال الجنوب، (ج) تقسيم الأصول والخصوم، (د) والعلاقات التجارية، (هـ) أمن الحدود، (و) إدارة الهجرة الرعوية عبر الحدود المشتركة، (ز) إدارة الموارد المائية، بما في ذلك مياه النيل، (ح) إقامة جنوبى السودان في السودان والسودانيين في جنوب السودان. يواصل فريقنا تيسير المفاوضات بين السودان وجنوب السودان حول هذه المسائل.

25. مبدأ "دولتين قابلتين للعيش" ينطبق أيضا على العلاقات بين البلدين والمانحين والدائنين لكل منهما. وينبغي أن تكون الجدوى المالية للسودان موضع اهتمام ليس فقط للشعب السوداني، ولكن الدول المجاورة أيضا، بما في ذلك جنوب السودان والمجتمع الدولي. ومن المؤسف للغاية أنه في الوقت الذي يعاني السودان من صدمة اقتصادية حادة، فإنه غير قادر على الاعتماد على المؤسسات والآليات للدعم المالي الدولي الذى من شأنه أن يكون متاح عادة متاحة لدولة في مثل هذه الظروف. من حيث المبدأ والممارسة الجيدة، ينبغي رفع القيود المالية الدولية المفروضة على السودان من دون تأخير، وينبغي توفير تخفيف لعبء الديون بشكل عاجل.

سادسا. الخلاصة

26. وفقاً لتفويض هذا المجلس، وخلال العامين الماضيين، شارك الفريق بنشاط في جميع جوانب الشؤون السياسية السودانية. لقد شهدنا على إنشاء دولة أفريقية جديدة ذات سيادة، هى جمهورية جنوب السودان. غير أن أهداف الفريق، والتي هي بدورها أهداف الاتحاد الأفريقي، بل

وأهداف القارة ككل، لم يتم تحقيقها بعد. لا يمكن حل النزاع السوداني في دارفور بشكل كامل حتى يكون هناك عملية سياسية تشمل الجميع وتعالج القضايا بشكل كامل، وحتى يتم تناول مسألة موضع دارفور فى السودان كجزء من عملية دستورية وطنية. عملية التحول الديمقراطي في السودان وجنوب السودان لم تكتمل بعد. وقضايا حرجة من تنفيذ اتفاق السلام الشامل لاتزال عالقة، ولا سيما أبيي ومنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان والحدود. قضايا هامة على جدول أعمال المفاوضات لمرحلة ما بعد الاستفتاء لا يزال يتعين حلها بالطريقة التي تمكن الطرفان من تحقيق الهدف المتفق عليها والمتمثل فى إقامة دولتين قابلتين للعيش.

27. و من الامور المشجعة أن الرئيس السوداني ورئيس جنوب السودان قد جددا التأكيد مؤخرا عن عزمهما المشترك على عدم العودة الى الحرب. ومع ذلك، فإننا نلاحظ بقلق القائمة كبيرة من القضايا التي لا تزال على طاولة المفاوضات، واستمرار الأعمال العدائية المسلحة الدائرة في النيل الأزرق وجنوب كردفان، والتقدم البطيء والصعب في تنفيذ اتفاق 20 يونيو بشأن الترتيبات المؤقتة لأبيي، والمصاعب الاقتصادية التي تؤثر على المواطنين في السودان وجنوب السودان.

28. ليس هناك بديل سوى التوصل إلى اتفاق على كافة القضايا العالقة بطريقة شاملة وعاجلة. البديل لذلك ليس مجرد استمرار النزاع المسلح القائم في المنطقتين، ولكن تصاعد الصراع في أماكن أخرى من كلا البلدين، وبين البلدين. مثل هذا الصراع سيجعل من المستحيل حكم السودان أو جنوب السودان بطريقة تلبي حتى أبسط احتياجات المواطنين للأمن والتنمية والتمثيل الديمقراطي. ومن المؤكد أن الدول المجاورة والقارة ككل ستتأثر لذلك مباشرة.

29. عزم السودان وجنوب السودان على السعى فى مستقبلهما كدولتين منفصلتين تتمتعان بالسيادة. وفي هذا السياق، فإن المبدأ الأساسى المتفق عليه، والمتمثل فى اقامة وادامة علاقة بناءة وسلمية بين السودان وجنوب السودان مما سيعمل على تعزيز جدوى كلا البلدين، هو مبدأ جوهرى لكل منهما. ونحن نحث قادة الشعبين على التصرف وفقا لروح هذا الالتزام.

30. ومن يجب أن يدرك الجميع أن السودان وجنوب السودان هما دولتان افريقيتان على حد سواء، تتميزان بمواجهتهما لتحديات الحكم والتنمية و هي تحديات شائعة فى مختلف دول قارتنا. يجب على كل منهما أن يحكم شعبا متنوعا شهد نزاعات متكررة على مدى أكثر من نصف قرن، ووفقاً لذلك يجب على كل منهما أن تطلق عملية وطنية خاصة بها لإرساء الديمقراطية.

31. وأخيرا، وعلى الرغم من أن التحديات التي تواجه السودان وجنوب السودان ليست جديدة، فإنها استثنائية في نواح هامة. هناك عدد قليل من البلدان في هذه القارة التي لديها تاريخ مرير من الانقسام والصراع. دولة جنوب السودان المستقلة حديثا لديها مؤسسات متواضعة جدا ومؤشرات تنمية بشرية منخفضة للغاية. ويواجه السودان صدمة اقتصادية شديدة للغاية بينما يحرم من مصادر المساعدة المالية الدولية التي تكون عادة متاحة لتخفيف مثل هذه المحنة. الطابع الاستثنائي لهذه التحديات بدوره يحتم على القارة الأفريقية والمانحين والدائنين الدوليين بذل جهود متناسبة لضمان خروج البلدين من الفترة الحالية الصعبة كعضوين كاملين وموضع تقدير في مجتمع الدول الأفريقية والمجتمع الدولي ككل.

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia, P.O. Box: 3243 Tel.: (251-11) 5513 822 Fax: (251-11) 5519 321
Email: situationroom@africa-union.org

PSC/PR/ (CCCI)
Original : English

ملحق بشأن نشطات فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي في السودان

(نوفمبر –اكتوبر 2011)

I - المقدمة

1. تم تشكيل فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي (AUHIP) في أكتوبر 2009 من قبل مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في اجتماعه بأبوجا بنيجيريا على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وتضمنت ولايته تسهيل تنفيذ توصيات فريق العمل الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في دارفور (AUPD) واستكمال اتفاق السلام الشامل (CPA) ، فضلا عن تعزيز الديمقراطية في السودان. بعد ذلك و في يونيو 2010 كلفت أطراف اتفاق السلام الشامل (حكومة السودان – الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان) فريق التنفيذ بمهمة تسهيل المفاوضات حولل قضايا و ترتيبات ما بعد الاستفتاء. ونيابة عن الاتحاد الأفريقي. سعى الفريق أيضا إلى تنسيق المشاركة الدولية في السودان. وتم تجديد ولايته لمدة سنة أخرى في أكتوبر 2010. وفي أكتوبر 2011 ، تم تجديد الولاية مرة أخرى لمدة عام آخر

II. تنفيذ توصيات فريق العمل الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في دارفور

2. أنشئ فريق العمل الرفيع المستوى للاتحاد الإفريقي في دارفور في مارس 2009 وعرض تقريره في سبتمبر من ذات العام. اعتمد مجلس السلم والأمن التقرير في اجتماعه المعقود بأبوجا في 29 اكتوبر 2009 . و أحاط مجلس الامن الدولي علما بالتقرير في ديسمبر 2009.

أولا. العملية السياسية في دارفور

3. واصل الفريق جهوده لإطلاق العملية السياسية في دارفور تكملة لمحادثات سلام دارفور بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور. وقد صيغت العملية السياسية في دارفور كعملية تتيح للدارفوريين التوصل الى توافق حول العناصر الرئيسية للتسوية السياسية في دارفور ، بدءا من توحيد رؤى الحركات الدارفورية بشأن اتفاق ثم استكمال هذا الاتفاق في المفاوضات مع الحكومة السودانية. وأعربت الحكومة السودانية عن دعمها لعملية السلام في دارفور واتفقت مع الفريق على أهمية وجود مناخ ملائم وإعداد يفضي إلى عملية سياسية مفتوحة وتشاركية وذات مغزى.

4. ومع ذلك ، فإن العملية السياسية في دارفور لم يتم إطلاقها بعد. لأسباب سياسية وعملية، تبين عدم جدوى إطلاق العملية السياسية في دارفور طالما أن مسار عملية السلام في الدوحة ما زال جارياً. وقد أجل الفريق مراراً إطلاق العملية السياسية في دارفور حتى لا تتداخل مع عملية السلام في الدوحة ، التي تأخر استكمالها مراراً.

5. في 14 يوليو 2011 ، حضر رئيس فريق العمل الاحتفال المقام في الدوحة والذى تم خلاله اعتمدت خلاله الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدالة (LJM) وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ورحب الفريق بالوثيقة كأساس ممكن للعملية السياسية في دارفور قد تساهم في ضمان دعم أوسع لأية وثيقة نهائية. واعتبر الفريق أن الوثيقة تمثل نقطة انطلاق للعملية السياسية ، وليس باعتبارها نتيجة محددة مسبقا تقتصر العملية السياسية في دارفور على اعتمادها.

6. بعد الانتهاء من عملية الدوحة ، ظهر عامل ثاني عطّل إطلاق عملية السلام في دارفور تمثل في الخلاف الدولي حول معنى ودور "البيئة الملائمة" . أصر الفريق دوما على أهمية وجود بيئة ملائمة كشرط لعملية سلام ذات مصداقية في دارفور. بينما كانت أطراف فاعلة دولية أخرى تؤكد على بيئة ملائمة كشرط مسبق لإطلاق عملية السلام في دارفور، ,وزادوا على ذلك مطالب لا تتصل مباشرة بعملية السلام في دارفور. وقد حالت هذه الخلافات دون إطلاق العملية.

ثانيا. العدالة والمصالحة

7. قدم تقرير فريق العمل توصيات مفصلة لاستراتيجية العدالة والمصالحة في دارفور ، وذلك في سياق تعزيز السلام والمصالحة في تلك المنطقة. اقترح الفريق اعتماد عدة تدابير لتعزيز النظام الوطني للعدالة الجنائية ، بما في ذلك القضاء ، وإنشاء محكمة جنائية هجينة لمعالجة الجرائم في دارفور ، وإنشاء لجنة للحقيقة والعدالة والمصالحة . وفقا للتوصيات الواردة في تقرير فريق العمل الرفيع المستوى للاتحاد الافريقي في دارفور، واصل الفريق جهوده لإشراك الحكومة والجهات الفاعلة في قطاع العدالة لتشجع العمل من جانب واحد تعزيز لنظام العدالة الجنائية في السودان ، وفي دارفور على وجه الخصوص.

8. كان التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فريق العمل بطيئا و متفاوتا. فالبنية التحتية للعدالة في دارفور ظلت تعانى من نقص الموارد كما ظل الوضع الامني الهش في دارفور يعرقل إقامة العدل في جميع جوانبه . و بقيت مراكز الشرطة والمؤسسات الرسمية للعدالة بعيدة المنال بالنسبة لمعظم الدارفوريين العاديين. كما ان التغييرات المتكررة للموظفين في مكتب المدعي الخاص، بما في ذلك استقالة اثنين من المدعين الخاصين لحد الآن ، أعاقت استمرارية عمل العدالة.

9. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز بناء ثقة عامة الناس في المحاكم في دارفور والسعي للمعالجة القضايا المطروحة كالانتهاكات التي ارتكبت في ذروة الصراع. وعلاوة على ذلك ، فإن اتخاذ تدابير أحادية الجانب ، ولا سيما داخل نظام العدالة الجنائية ، امر ضروري ، وفي هذا الصدد يضطلع مكتب المدعي العام ، باعتباره المحرك الرئيسي لعملية العدالة الجنائية بدور هام.

III. التفاوض على القضايا العالقة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل :2011

10. تتمثل القضايا العالقة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في استفتاء جنوب السودان ، والوضع في أبيي ، بما في ذلك الاستفتاء في تلك المنطقة ، والانتخابات في جنوب كردفان التي كانت قد تأجلت من عام 2010 ، والمشاورات الشعبية في منطقتي جنوب كردفان وولايات النيل الأزرق ، وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب والأمن على طول الحدود بين الشمال والجنوب في المستقبل ولا سيما من الوحدات المتكاملة المشتركة (الوحدات المشتركة) ومسألة الحركة الشعبية لتحرير السودان في المنطقتين.

اولا: الاستفتاء في جنوب السودان

11. تابع الفريق عن كثب التحضيرات الخاصة بالاستفتاء على تقرير المصير في جنوب السودان في يناير 2011 ومجرياتها. و نظرا لمخاطر التأجيل وانحراف العملية برمتها ، قام لفريق بإشراك الرئيسين عمر البشير والنائب الاول للرئيس آنذاك سالفا كير مياردیت في دبلوماسية مكوكية مستديمة.

12. و ادراكا للحاجة إلى سلوك مدني في حملات الاستفتاء ، أعدت الهيئة مدونة سلوك في الاستفتاءات والاستشارات الشعبية، لتكون بمثابة دليل لقواعد السلوك لجميع الأحزاب والمنظمات والأفراد والجماعات في جميع جوانب ومراحل استفتاء العملية. وقد وافق على هذه المدونة 21 حزباً سياسياً شاركوا في "مؤتمر جميع الأحزاب السياسية في جنوب السودان" الذي عقد في أكتوبر 2010 في جوبا ، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني.

ثانيا. الانتهاء من اتفاق السلام الشامل في منطقتى ، والنيل الأزرق وجنوب

كردفان

13. اهتم الفريق باستكمال تنفيذ أحكام اتفاق السلام الشامل في "منطقتين" النيل الأزرق وجنوب كردفان محل قلق للفريق و أوجه القصور التي كانت تشوب اتفاق السلام الشامل فيما يتعلق بهذه المنطقتين، ولا سيما فيما يتعلق الترتيبات الأمنية. في هذا الصدد ، تابع الفريق عملية المشاورات الشعبية في ولاية النيل الأزرق ، و راقب لانتخابات في ولاية جنوب كردفان وما تلاها، وأثار مسألة الترتيبات الأمنية لقوات الحركة الشعبية المنحدرة من المنطقتين. بعد اندلاع النزاع في جنوب كردفان في 6 يونيو 2011 ، أخذ الفريق زمام المبادرة في السعي إلى التوصل إلى نهاية للصراع من خلال التفاوض.

14. بدأت عملية المشاورات الشعبية في ولاية النيل الأزرق في سبتمبر 2010 في أعقاب تشكيل حكومة للولاية بعد انتخابات أبريل 2010. و كان الفريق حريصا على ان تتم المشاورات الشعبية بطريقة حرة ونزيهة و في بيئة آمنة ومستقرة سياسيا وأمنيا.

15. أظهرت المهمتان اللتان قام بهما الفريق إلى ولاية النيل الازرق في ديسمبر 2010 وفبراير 2011 المأخذ الأساسية التي تهدد هذه العملية. و قد أدى التأخير في إنشاء الجنة الولائية للمشاورة الشعبية إلى تعقيدات واجهتها اللجنة و ذلك ما جعلها غير قادرة على الوفاء بالموعد النهائي في 17 ديسمبر تاريخ بداية العملية. اثار هذا التأخير مخاوف لدى بعض الناس في ولاية النيل الأزرق من أن هذه العملية سيتم إحباطها وشلها من أجل إيجاد ذريعة لإدامة التهميش التي كان اتفاق السلام الشامل يرمي معالجته. اثارت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الولاية مرارا مخاوفها من أن حزب المؤتمر الوطني يسعى لعرقلة المشاورة الشعبية. و اجتمع الفريق مع قيادة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، بهدف معالجة الشكاوى والتأكد من أن المشاورات الشعبية لا تزال على الطريق الصحيح.

16. وبسبب الخلاف حول عملية تسجيل الناخبين والاحصاء السكاني السابق، لم تجر الانتخابات على مستوى ولاية جنوب كردفان عندما تمت الانتخابات العامة في أبريل 2010. بعد اجراء احصاء للسكان وتسجيل الناخبين، وترسيم الدوائر الانتخابية التشريعية للولاية، تم تحديد تاريخ إجراء الانتخابات في في مطلع مايو 2011. كان الفريق قلقا من أن هذا التاريخ الذي يأتي بعد تصويت جنوب السودان على الانفصال، وقبل انشقاق الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى حزبين، واحد لكل دولة، قد يمثل خطراً على العملية. وهكذا تابع الفريق عن كثب التحضيرات للانتخابات والتطورات السياسية الأخرى في الولاية ، وأطلق محادثات حول الترتيبات الامنية المستقبلية لهاتين المنطقتين. وكان المرشحان لمنصب الحاكم أحمد هارون المنتمي إلى حزب المؤتمر الوطني وعبد العزيز الحلو المنتمي إلى الحركة الشعبية ، شركين سياسيين وثيقا الصلة خلال السنوات الثلاث السابقة. ومع ذلك ، فشل اجتماع بين الجانبين في يناير 2011 للحفاظ على الشراكة السياسية ، ودخلا بعد ذلك في منافسة انتخابية شديدة.

17. توجه وعن فريق التنفيذ الى جنوب كردفان لمراقبة عملية التصويت. وقد شهدت هذه العملية إقبالا واسعا وحماسة وجوا سلميا. أثيرت شكاوى طفيفة من قبل مسؤولي الحزبين . ومع ذلك ، أعرب المواطنون عن مخاوف من أن النتيجة ستكون متقاربة و موضوع اعتراض عليها، وأن الوضع يستدعي متابعة وثيقة.

18. قام ممثلون عن فريق التنفيذ بزيارة أخيرة لجنوب كردفان في نهاية مايو، وبعدها حذر الفريق من احتمال تصاعد للصراع في جنوب كردفان. و تدخل الفريق مباشرة لدى الرئيس البشير ونائب الرئيس علي عثمان طه بهذا الشأن.

ثالثا. المفاوضات الأمنية للمنطقتين

19. اجتمعت المجموعة الفرعية الخاصة بمفاوضات ترتيبات ما بعد الاستفتاء سبع مرات خلال الفترة ما بين يوليو وديسمبر 2010 ، على أساس ثنائي من دون الوسطاء الخارجيين. وتوصلت الرئيسان المشاركان للمجموعة الفرعية إلى اتفاق بشأن مجموعة من القضايا الواردة في مذكرة مشتركة وقعت في ديسمبر 2010 بحضور وسطاء فريق التنفيذ. وقد وضعا هيكلا للتعاون بين الشمال والجنوب (الآلية السياسية والأمنية – المشتركة واتفقا على حل الوحدات المتكاملة المشتركة (الوحدات المشتركة) ثلاثة أشهر بعد التصويت على الانفصال في الجنوب. لكنهما لم تناقشا مسألة قوات الجيش الشعبي من جنوب كردفان والنيل الأزرق ، و اكتفيا بتضمين المسألة في الجدول الزمني لحل الوحدات المشتركة وتقديم خطة حل الوحدات المدمجة التابعة للجيش الشعبي التي سيتم نقلها إلى الكرمك (النيل الأزرق) و بحيرة الأبيض (جنوب كردفان / جنوب الحدود مع السودان) ، على التوالي.

20. وبالتالي ، في الوقت الذي صوت فيه جنوب السودان لصالح الانفصال، كان الاتفاق المتعلق بالوضع المستقبلي لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من المنطقتين هو بند واحد (موضوع اختلاف) احكام في اتفاق السلام الشامل و كان مجلس الدفاع المشترك والوحدات المشتركة ستواصل العمل حتى يناير 2012 ، مع الإشارة إلى أنه في حالة الانفصال، تعود قوات الحركة الشعبية في الوحدات المشتركة المتكاملة إلى وحداتها الأصلية وتصبح جزءا من جيش جنوب السودان ، و قد ورقة اعت ورقة خاصة بالموقف المشترك تضمن توقيت ومواقع إعادة الانتشار جنوبا فيما يتعلق بوحدات الجيش الشعبي SPLA.

21. ونظراً لما انتابه من قلق بشأن إهمال قوات الجيش الشعبي من المنطقتين والتي يقدر عددها بين 30 إلى 40 ألف جندي ، قامت مجموعة من فريق التنفيذ بمهمة إلى مقر الوحدتين التاسعة والعاشرة التابعة للجيش الشعبي، في مواقعين جنوب السودان متاخمين لجنوب كردفان والنيل الأزرق ، على التوالي ، في فبراير 2011. واللافت للانتباه أن هذه كانت أول زيارة دولية الى مقر الوحدة العاشرة في غوفا منذ

توقيع اتفاق السلام الشامل ، وواحدة من الزيارات القليلة للمقر الوحدة ال9 في بحيرة الأبيض.

22. عقب ذلك، حدد فريق التنفيذ اجتماعاً مع وزير الدفاع ووزير شؤون الجيش الشعبي، ووضع مسألة قوات الجيش الشعبي من المنطقتين على جدول الأعمال. وعقد الاجتماع في جوبا في مارس. وتضمنت نتائج الاجتماع قراراً بعقد اجتماع خاص لمجموعة الأمن يدعو البه فريق التنفيذ في أثيوبيا، في الأسبوع الأول من أبريل.

23. خلال الاجتماع الذى عقد في الفترة من 03 إلى 06 أبريل، اقترح فريق التنفيذ إنشاء "آلية قيادة مشتركة" تحل محل مجلس الدفاع المشترك والوحدات المتكاملة المشتركة بما يُمكن قوات الجيش الشعبي في المنطقتين من البقاء في مناطقها الأصلية ، مع هوياتها المميزة وهيكل قيادة خاص بهم لفترة محدودة ، حتى يتم دمجها في الاجهزة الامنية الشمالية ، بمساعدة فريق استشاري عسكري كطرف ثالث. وقد كان الطرفان (القوات المسلحة السودانية و الجيش الشعبي لتحرير السودان) قاب قوسين أو أدنى من تحقيق اتفاق لكنهما غادرا اثيوبيا دون التوقيع.

24. اندلع الصراع المسلح في جنوب كردفان في 6 يونيو ، مما فرض ضغطا على خطط فريق التنفيذ لعقد اجتماع رفيع المستوى بين الطرفين في أديس أبابا على لمناقشة المنطقتين. وعلى هامش القمة الخاصة حول أبيي، قام فريق التنفيذ بتسهيل عقد لقاء بين مساعد الرئيس نافع علي نافع وحاكم النيل الأزرق مالك عقار من للحركة الشعبية ، في 13 يونيو. على مدى الأسبوعين المواليين، شارك الفريق في جهود وساطة مكثفة استهدفت وضع حد للصراع المسلح والتوصل إلى اتفاق بشأن الطريق إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع.

25. تضمن جدول أعمال فريق التنفيذ تيسير وقف الأعمال العدائية ووضع

إطار لتسوية سياسية للصراع ، بما في ذلك صيغة لترتيبات أمنية للمنطقتين. ومع ذلك ، لم يكن أي من الجانبين على استعداد لإعطاء الأولوية لوقف الأعمال العدائية وتعثرت المحادثات بشأن مسألة ما إذا كان للاعتراف بالأمر الواقع (حيث استولى الجيش الشعبي على أكثر من 50 موقع كانت تحتلها القوات المسلحة السودانية، أم الإصرار على العودة إلى المواقع العسكرية التي كانت القوات متواجدة بها قبل 5 يونيو 2011. اتفق الطرفان أن الإطار السياسي أمر بالغ الأهمية ، وإذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق على ذلك ، فإن القضايا الأخرى المتبقية ستتبع. وسافر الفريق أيضا إلى جنوب كردفان للقاء عبد العزيز الحلو وكبار قادته العسكريين في 16 يونيو. وتمت مناقشة جميع القضايا.

26. بين 17 و 28 يونيو ، أجرى الفريق مفاوضات مكثفة أسفرت عن توقيع اتفاق إطار للشراكة السياسية بين NCP حزب المؤتمر الوطني و الحركة الشعبية لتحرير السودان و ترتيبات خاصة بالمستقبل السياسي والأمني للمنطقتين. وكان الاتفاق الإطار الخاص بالمنطقتين إنجازا كبيرا ودليلا على رغبة القادة على الجانبين تقديم تنازلات كبيرة لإيجاد حل. للأسف ، لم ينفذ الاتفاق. بعد ذلك، تصاعدت حدة النزاع المسلح بشكل كبير مع اندلاع القتال في ولاية النيل الأزرق ، وإقالة مالك عقار من منصبه كحاكم للولاية من قبل الرئيس ، وحظر الحركة الشعبية في الشمال.

27. لا يزال الفريق يعتقد أن اتفاق الإطار يمثل حلا عادلا وقالا للتطبيق، وأنه إذا ما نفذ، سيتم حل النزاع . ويتوقع الفريق أنه ، في الوقت المناسب ، فإن الأطراف سوف تعود الى اتفاق الإطار أو إلى صيغة مشابهة لحل هذه المشكلة

رابعا. الحدود : ترسيم الحدود ، المناطق المتنازع عليها ، وترشيد المؤسسات

28. خلال الفترة المشمولة بالتقرير ، أبدى الفريق تركيزاً على مسألة الحدود بين

الشمال والجنوب. وواصل الفريق المتابعة مع رئيس ونائب رئيس اللجنة الفنية الخاصة لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب ، فضلا عن المجموعة الفرعية الخاصة بالتفاوض على الحدود واللجنة السياسية الثنائية .

29. أقر الفريق بالمأزق الذي وصلت اليه اللجنة التقنية الخاصة ، ودعا إلى مستوى أعلى من المشاركة لتفعيل عمل اللجنة في اجتماعاتها مع الرئيسين. وطلب الفريق أيضا برنامج الحدود للاتحاد الافريقي (AUBP) توفير الدعم التقني للطرفين. قامت برنامج الحدود بثلاث مهام إلى السودان واجتمع مع اللجنة التقنية الخاصة بالحدود، واللجنة السياسية ، وفريق التنفيذ ، للتعرف على المسائل التقنية.

30. خلال المفاوضات التي استمرت شهرا و دعا اليها فريق التنفيذ في أديس أبابا في يونيو 2011 ، كان بند المفاوضات على الحدود يهدف الى إبرام اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بالحدود. وهي : (1) الانتهاء من تعيين وترسيم الحدود ، (ب) تسوية المناطق المتنازع عليها ، و (ج) اعتماد المبادئ والمؤسسات لإدارة الحدود بين الدولتين ، بما في ذلك الترتيبات الأمنية على طول الحدود المشتركة.

31. استطاعت المفاوضات التي جرت في يونيو تضييق مجال الخلافات بين الطرفين في مشروع اتفاق حول "أحكام خاصة بقضايا الحدود ،" وتم تقديم النسخة الأخيرة منها إلى الطرفين في 24 يونيو 2011. وينتظر هذا الاتفاق حاليا الموافقة النهائية عليه واعتماده من قبل الدولتين. ويهتم الفريق الآن بصيغة المفاوضات المقبلة بشأن هذه المسألة ، نظرا للحاجة الملحة لترسيم الحدود المشتركة لأبيي وتوضيح الحدود الإدارية في المناطق المتنازع عليها. كل هذه الإجراءات ضرورية من أجل تسهيل الترتيبات الأمنية على طول المنطقة الحدودية ، بما في ذلك نشر قوة الحماية ورصد الحدود التي من خلال قوة الامم المتحدة الامنية المؤقتة لأبيي (UNISFA).

خامسا أبيي والجهود المبذولة للخروج من المأزق

32. لاتزال مسألة أبيي تشكل قضية سياسية و امنية في غاية من الأهمية و سيكون لها تأثير كبير على مستقبل العلاقات بين السودان وجنوب السودان. بعد فشل الولايات المتحدة في الوساطة لإيجاد حل للنزاع على أبيي في جولات متعاقبة من المفاوضات خلال شهر سبتمبر وأكتوبر 2010 ، تمت إحالة الأمر إلى فريق التنفيذ . وأصر الرئيسان البشير وكير على أن يتم بحث هذه المسألة في مستواهما.

33. ومع فشل اجراء استفتاء منطقة أبيي في يناير 2011 ، أصبح إيجاد حل لمسألة أبيي أكثر صعوبة. في 1 مايو ، وقع حادث أمني خطير في أبيي ترتبت عليه سلسلة من الأحداث ، وبلغت ذروتها بالاقتتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي في المنطقة وإشعال فتيل أزمة أمنية وسياسية وإنسانية استحوذت على اهتمام القيادتين والمجتمع الدولي طيلت للشهر الذي تلى واستلزمت وضع حل مؤقت لمواجهة التحديات الأمنية المباشرة.

34. وإدراكاً لآثار القتال على العلاقات الهشة بين الشمال والجنوب، اقترح الفريق لقاء قمة بين رئيسي البلدين ، وفريق التنفيذ، ورئيس ا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (IGAD) ، في أديس أبابا يومي 12 و 13 يونيو. سمحت القمة التوصل الى اتفاق على أن تنسحب القوات المسلحة السودانية من منطقة أبيي و تخلفها القوات الاثيوبية داخل أبيي لتوفير ترتيبات أمنية مؤقتة، وسيتم تشكيل ادارة مؤقتة. لم يكن هذا الترتيب يعالج أو يستبق حلاً نهائياً لقضية أبيي.

35. في 20 يونيو ، نجحت المفاوضات في التوصل إلى "اتفاق على الترتيبات المؤقتة لإدارة وأمن منطقة أبيي" ، ينص على نزع السلاح من منطقة أبيي ونشر قوة لحفظ السلام ، قوة الامم المتحدة الامنية المؤقتة لأبيي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. بدأت قوة الامم المتحدة الامنية المؤقتة لأبيي في الانتشار

مباشرة بعد اعتماد قرار مجلس الأمن 1990 (2011) في 27 يونيو 2011. قدمت حكومة جمهورية اثيوبيا الديمقراطية الاتحادية القوات. ينص التفويض الرئيسي للقوة على تهيئة الظروف الإنسانية اللازمة لعودة النازحين. و ايجاد ظروف تسمح باستئناف العمليات السياسية والأمنية .

36. سعياً لتفعيل الآليات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق المؤقت حول أبيي، دعا فريق التنفيذ الطرافين إلى اجتماع في أديس أبابا في 8 سبتمبر 2011 ، حيث تم اطلاق لجنة الرقابة المشتركة لأبيي (AJOC). وبالإضافة إلى الطرفين ، تتضمن اللجنة ممثل عن الاتحاد الأفريقي وقائد قوة الامم المتحدة الامنية المؤقتة لأبيي كعضوين لا يتمتعان بحق التصويت.

37. تختص لجنة الرقابة المشتركة لأبيي بـ : (أ) مراقبة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة أبيي ، (ب) ممارسة الرقابة السياسية والإدارية للمجلس التنفيذي لإدارة منطقة أبيي ، (ج) تحديد وتقديم المشورة حول حجم جهاز شرطة أبيي ، و (د) دعم قوة الامم المتحدة الامنية المؤقتة لابي في أداء ولايتها ، بما في ذلك تهيئة الظروف الآمنة اللازمة لعودة النازحين وإزالة الألغام من المنطقة لضمان إعادة توطينهم بشكل الآمن.

38. اعتمد الاجتماع الافتتاحي للجنة الرقابة المشتركة لأبيي عددا من وثائق العمل ، بما في ذلك اختصاصاته وخطة وجدول زمني لإعادة انتشار القوات من الجانبين للخروج من أبيي. التزم الطرفان على بدء انسحاب القوات من أبيي في 11 سبتمبر ، بدءا من انسحاب القوات المسلحة السودانية من بلدة أبيي ، واستكمال انسحاب جميع القوات بحلول 30 سبتمبر. و تم الاتفاق على أن تجتمع اللجنة شهريا ، وأن الاجتماع المقبل سيعقد في بلدة أبيي ، في 15 سبتمبر. ويتم خلال هذا الاجتماع بحث التقدم المحرز في إعادة انتشار القوات من أبيي.

39. حين دعا فريق التنفيذ الى اعادة انتشار فوري لجميع القوات من أبيي ، كان يدرك تأثير الأزمة على معيشة كل من نازحي الدينكا نغو و رعاة المسيرية. وشدد فريق التنفيذ على أهمية انسحاب جميع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي– الشمالي من أبيي بشكل عاجل ، لتمكين النازحين من العودة في الوقت المناسب لموسم الزراعة الثاني من العام ، الذي يبدأ في منتصف سبتمبر. و ذكر Pالفريق ايضا الطرفين بان موسم الهجرة الرعوية كان وقريبا و انه من الضروري ان يسحب الطرفان قواتهم لتمكين رعاة المسيرية من مواصلة هجرتهم دون قيود كبيرة.

40. على الرغم من التوقيع على خطة إعادة الانتشار وإنشاء لجنة الرقابة المشتركة لأبي في 8 سبتمبر، و بينما يتم وضع اللمسات الاخيرة على الصيغة النهائية لهذا التقرير ، لم يقع هناك أي إعادة انتشار للقوات المتبقية في منطقة أبيي وفشلت اللجنة في هذه المسالة. وقد شارك الفريق في مناقشات مكثفة مع الطرفين في محاولة لإعادة عملية أبيي إلى مسارها الصحيح.

سادسا. التفاوض بشأن الترتيبات الاقتصادية لمرحلة ما بعد الاستفتاء

41– قامت مقاربة فريق التنفيذ للترتيبات الاقتصادية على مبدئي انشاء دولتين تتوفران على مقومات البقاء و التعاون الاقتصادي المفيد للطرفين، كما تم الاتفاق على ذلك في اطار تسوية المسائل العالقة ذات الصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل و العلاقات المستقبلية بين الشمال و الجنوب في 13 نوفمبر 2010.

42– في ديسمبر 2010، اصبح واضحا أن مفاوضات المجموعة الخاصة بالاقتصاد والمالية والموارد الطبيعية، التي انبثقت عنها خمس مجموعات فرعية تبحث مسائل الاصول والخصوم، و النفط، و العملة، و المياه و النقل و الاتصالات، كانت تواجه مشاكل في الالتقاء و لم تحرز الا تقدما محدودا بما في ذلك في المسائل الفنية. لذلك باشر فريق العمل نقاشا مع البنك الافريقي للتنمية لتقديم خبرة افريقية في

المسائل الاقتصادية لمساعدة كلا الطرفين. و تم الاتفاق على ذلك في يناير 2011. وفي الوقت ذاته، قام فريق العمل بإدماج المساعدة الفنية التي قدمتها الحكومة النرويجية، للمجموعة الفرعية الخاصة بالنفط، في عملية الوساطة برمتها.

43- في 1 مارس دعا فريق التنفيذ مفاوضي الطرفين والمجموعات ذات الاختصاص الاقتصادي الى اجتماع يدوم يوما واحدا بأثيوبيا قدم خلاله خبراء البنك الافريقي للتنمية و الحكومة النرويجية عروضا حول السياق الاقتصادي العام لدولتين قابلتين للبقاء و الديون الخارجية و العملة و تسيير قطاع النفط. و كانت هذه العروض قاعدة لمفاوضات مكثفة دامت ثلاثة ايام افضت الى تحقيق تقدم ملحوظ في عدد من المسائل الفنية ذات الصلة بالعملة والنفط و الديون.

44- تبعا لهذا التقدم، عقد فريق التنفيذ جولة ثانية من المحادثات في اثيوبيا من 9 الى 11 ابريل. وتم احراز مزيد من التقدم في مسألة الديون وجرى الحديث عن كيفية التعامل مع الاصول. و وجه فريق التنفيذ دعوة الى خبير من صندوق النقد الدولي لتقديم خبرة اضافية حول مسألة العملة و التي كانت موضوع جدل. و قد حققت اللجنة الخاصة بالتجارة و المدفوعات ذات الصلة و التي حظيت بدعم من خبير من البنك الافريقي للتنمية، تقدما. و دعي كلا الرئيسين المشاركين و اميني المجموعتين الفرعيتين الخاصتين بالمياه و النقل و الاتصالات، لتجاوز الانسدادات التي كانتا تواجههما.

45- شارك فريق التنفيذ من 15 الى 18 ابريل في اجتماع فصل الربيع و الذي يعقده البنك الدولي و صندوق النقد الدولي بواشنطن من اجل الضغط لتخفيف عبء الديون على السودان كجزء من الدعم الدولي لمفهوم الدولتين القابلتين للبقاء. و قدم الفريق احاطة لمجموعة العمل الفنية الخاصة بديون السودان والمائدة المستديرة حول وضعية المفاوضات بشأن ترتيبات مرحلة ما بعد الاستفتاء بما في ذلك الخطوات الضرورية لدعم مفهوم الدولتين القابلتين للبقاء بعد يوليو 2011. التقى الفريق ايضا

كبار ممثلي الدائنين الرئيسيين منهم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة و الصين والعربية السعودية والدانمارك وصندوق النقد الدولي و البنك الدولي لمناقشة المسألة.

46- و قدم الفريق تقريرا بشأن هذه الاجتماعات خلال الجولة الثالثة من المفاوضات الاقتصادية بأثيوبيا و التي جرت من 19 الى 21 مايو. ورغم اقتراب الطرفين من الاتفاق تحتفظ بموجبه الدولة التي تخلف السودان بكل الاصول و الخصوم كان من الصعب احراز تقدم في مسائل اخرى لتدهور الوضع السياسي بعد التطورات التي حدثت في أبيي. و اختلف الطرفان في مسألة الترتيبات المالية الانتقالية بما فيها تقديم جنوب السودان لتحويلات للتخفيف من الصدمة الاقتصادية التي يتأثر منها السودان جراء فقدانه لعوائد هامة من النفط بعد انفصال الجنوب.

47- قرر فريق التنفيذ اثر ذلك بان المسائل الاقتصادية قد نضجت بالقدر الكافي في نطاق معزول و دعا الطرفين الى محادثات جديدة بأديس أبابا، تتناول كل المسائل المطروحة لمرحلة ما بعد الاستفتاء و دامت معظم شهر يونيو. و خلال هذه اللقاءات، اتفق المفاوضون على مشروع نص خاص بمسائل النقل و الاتصالات و الاصول والخصوم والتي احيلت الى المجموعة الفرعية الخاصة بالمسائل القانونية من اجل الاستكمال. كما كان الاتفاق على مسألة المياه وشيك البلوغ. غير أنه ظلت هناك اختلافات بشأن مسائل الترتيبات المالية الانتقالية و النفط وتسديد العملة. وهكذا أخفق الطرفان في التوصل الى اتفاق حول حزمة كاملة قبل استقلال جنوب السودان ما فرض توقفا في المفاوضات.

48- بعد استقلال جمهورية جنوب السودان، و نظرا لأنه لم يكن هناك اساسا لتواصل تدفق نفط الجنوب الى الشمال، تحرك الفريق بسرعة و دعا الى عقد اجتماع اخر بأديس أبابا اواخر شهر يوليو 2011 لمناقشة ترتيبات انتقالية تبقي على الوضع الراهن. كان البون شاسعا بين الطرفين حول ما يجب على الجنوب ان يدفعه شهريا للشمال و مع ذلك اعلن السودان اخيرا موافقته على السماح بمرور نفط الجنوب عبر انبوب النفط " بالدين" حتى يعقد الفريق الجولة المقبلة للتفاوض حول الترتيبات النهائية.

49- منذ ذلك عمد فريق التنفيذ الى دبلوماسية مكوكية للتقريب بين وجهتي نظر الطرفين قبل عقد جولة اخرى من المفاوضات. وكان مبدأ الدولتين القابلتين للبقاء قاعدة لجهوده.

سابعا. الامن: الالية السياسية و الامنية المشتركة

50- وافقت المجموعة الفرعية الخاصة بالأمن في مفاوضات ترتيبات ما بعد الاستفتاء، في ديسمبر 2010 مبدئيا على انشاء الية سياسية و امنية مشتركة تكون لها مسؤولية شاملة لإدارة الامن عبر الحدود المشتركة بين السودان و جنوب السودان و كذا كل المسائل الامنية الاخرى التي قد تطرأ بين الدولتين. و يعد الالية السياسية و الامنية اول الية تجمع الدولتين.

51- وافق الطرفان في الاجتماع الذي دعا اليه في جوبا فريق التنفيذ و ضم وزير الدفاع و وزير شؤون الجيش الشعبي لتحرير السودان على انه بعد استقلال جنوب السودان في 9 يوليو تصبح الالية السياسية والامنية المشتركة عاملة لتخلف هيئة الدفاع المشتركة و كل الاليات الامنية الاخرى المنشأة في اطار اتفاق السلام الشامل.

52- عقد فريق التنفيذ بأثيوبيا في ابريل 2011، مفاوضات حول ادارة الامن في المناطق الحدودية والالية السياسية و الامنية و مسائل اخرى ذات الصلة. بعد ذلك نظمت ورشة عمل حول الامن على الحدود و دور الاطراف الاخرى بأثيوبيا من 28 الى 30 مايو. و سمح الاجتماعان بتحديد تفاصيل تفعيل اليات الامن في الحدود، بينما تركت تفاصيل اخرى منها الدور المحتمل لطرف ثالث لمفاوضات قادمة. وتم ايضا التوصل خلال الاجتماعين الى اتفاق بشأن مسألة الجنوبيين العاملين في قوات التحالف السودانية بموجبه يتم اعفاؤهم و يدفع لهم بدل نهاية الخدمة كاملا و مستحقاتهم الخاصة بالتقاعد و تحول ملفاتهم الى حكومة جنوب السودان لإدماجهم في اجهزة الامن لجنوب السودان حسب حاجاتها.

53- خلال المفاوضات التي جرت في يونيو 2011 بأديس ابابا، اولى فريق التنفيذ اهتماما كبيرا لاستكمال تفاصيل الالية السياسية و الامنية المشتركة و ما اصبح يعرف بالمناطق الحدودية المنزوعة السلاح و الامنة. و تم الاتفاق خاصة على ان تضمن قوة الامم المتحدة المؤقتة لأبيي الحماية و الدعم اللوجستي لبعثة دولية لمراقبة الحدود. و قد وقع الطرافان اتفاقا حول هذه المسائل في 29 يونيو تلته بعد ذلك اتفاقات اخرى حول تفاصيل انتشار طرف ثالث.

54- عقد الاجتماع الاول للآلية السياسية و الامنية المشتركة في الخرطوم في 18 سبتمبر و دعا اليها وزير الدفاع السوداني الفريق عبد الرحيم محمد حسين و نظيره من جنوب السودان الجنرال جون كونغ نيوون وزير الدفاع وشؤون قدامى المحاربين بمشاركة فريقي العمل. بحثت الالية ووافقت على تشكيل لجان انشأت بموجب الاتفاق الخاص بالبعثة الدولية لمراقبة الحدود و الموقع عليه في 30 يوليو 2011. كما تم الاتفاق على مقر البعثة بثارجاك، جنوب السودان و الاروقة العشر المنتشرة عبر الحدود

ثامنا. الحدود المرنة

55- اعتمادا على المبادئ الاساسية الواردة في اطار حل المسائل العالقة ذات الصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل و مستقبل العلاقات بين الشمال و الجنوب و التي تمت صياغتها في نوفمبر 2010، اعد فريق العمل مشروع "اتفاق بشان المسائل الحدودية" يعكس التزامات كلا الطرفين على مواصلة تعزيز العلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية فيما بينها و ضمان امنهما. وشدد الاطار على ان تكون الحدود بمثابة جسور تسهل التنقل الحر و النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية على الحدود لفائدة مواطني الدولتين الذين تتطلب ظروف حياتهم التنقل عبر الحدود بشكل منتظم.

تاسعا- المواطنة والجنسية والحريات

56- بعد العمل على اتفاق الاطار في نوفمبر 2010، واصل الفريق العمل مع الطرفين في مسألة المواطنة و القضايا ذات الصلة. و كان الهدف الاساسي للفريق هو مساعدة الطرفين على تجنب حالة انعدام الجنسية بعد انقسام الجنوب اضافة الى المآسي الفردية الاخرى.

57- بعد سلسلة من الاجتماعات تمت على مستوى المجموعة الفرعية الخاصة بالمواطنة تبين ان كلا الطرفين متفقان على مبدأ تجنب انعدام الجنسية كنتيجة للانقسام غير انهما لم يتمكنا من التوصل الى اتفاق حول كيفية دعم هذا المبدأ. بحث فريق العمل مع كل طرف على حدى مشروع القانون وشدد على ان أي قانون جديد او معدل يجب ان يبدي مرونة في منح او تأكيد الجنسية. فقانون الجنسية الذي

دخل حيز التنفيذ في 7 يوليو 2011، يمنح سكان جنوب السودان الجنسية على اساس وجود علاقة واحدة من بين مجموعة كبيرة من العلاقات مع جنوب السودان.

58- سعيا منها الى تجنب مأسي فردية اخرى، وافق الطرفان على ان يمكن السودانيون سواء أكانوا في الشمال او في الجنوب من مواصلة الاقامة و العمل و التمتع بحريات اخرى في الاقليم الذي كانوا يعيشون فيه قبل استقلال جنوب السودان. لذلك وافقوا على ان تتمتع رعايا الدولة الاخرى ببعض "الحريات" و خاصة حرية التنقل داخل الولاية و خارجها و حرية الملكية و حرية ممارسة أي نشاط اقتصادي و حرية الاقامة و الذي يشمل حريات اخرى من مثل الاستفادة من الخدمات الاجتماعية. و خلال دورة المفاوضات التي جرت في جوان 2011، التزم الطرفان بالتوصل الى اتفاق حول هذه الحريات مباشرة بعد استقلال جنوب السودان. وقد عرض فريق العمل مساعدته لاستكمال هذا العمل الهام.

59- اتفق الطرفان على ان يمنح للأشخاص الذين يتأثرون بالانفصال فترة مدتها تسعة أشهر لتسوية وضعيتهم. و اتفق الفريق مع الطرفين على انه من اجل ان يكون للمرحلة الانتقالية معنى، يجب على كل طرف ان يسرع في اخطار موظفيه و يطلق حملات اعلامية بشأن كيفية الحصول على الوثائق المطلوبة. و يتطلب الوصول الى الوثائق تعاونا فنيا بين الدولتين و ذلك يقتضي احداث الية ثنائية تتكون من ممثلين عن الوزارات المعنية.

.

عاشرا. المسائل القانونية و المعاهدات الدولية

60- كان لعمل الفريق جوانب عدة تتضمن عناصر قانونية فان المفاوضات ابرزت متطلبات قانونية خاصة انشئت من اجلها المجموعة الفرعية الخاصة بالجانب

القانوني و المعاهدات. و كان على المجموعة الفرعية ان تبحث مسألة المعاهدات التي سيلتزم بها جنوب السودان و بشكل اعم الجوانب القانونية للمفاوضات، بما في ذلك صياغة اتفاقات نهائية و تحديد الشروط القانونية و المؤسساتية لتنفيذ الاتفاقات التي المترتبة عن المفاوضات.

61- بطلب من فريق التنفيذ دعيت المجموعة الفرعية في يونيو 2011 للمشاركة في المفاوضات "الممتازة" و قدمت نصائح لمختلف المجموعات في المسائل القانونية و تلك المتعلقة بالصياغة. خلال المفاوضات، وجه فريق العمل المجموعة الفرعية الخاصة بالقانون و المعاهدات في عدد من الجلسات لمراجعة مختلف مشاريع اتفاقات و بحث اقتراحات خاصة بهياكل التعاون المستقبلي بين الدولتين. و قد ادرجت المناقشات التي دارت مع المجموعة الفرعية في مشاريع الاتفاقات التي عرضها فريق العمل على الطرفين لبحثها.

احد عشر. تشجيع الحكم الديموقراطي

62- طبقا للمادة 226 (9) و (10)، فان الدستور الوطني الانتقالي لحكومة السودان سيظل يسري في السودان بعد انتهاء الفترة الانتقالية حتى يتم اعتماد دستور دائم للبلاد، و لا تحذف منه الا الاحكام ذات الصلة بجنوب السودان. وقد تقاسمت الكثير من الاحزاب السياسية و منظمات المجتمع المدني افكارها مع فريق التنفيذ افكارها بشان الدستور الجديد للسودان غير انه لحد اليوم ليس هناك أي اشارة واضحة بشأن كيفية تنظيم عملية صياغة الدستور الجديد.

63- في جنوب السودان لفت انتباه فريق التنفيذ تشكيل اللجنة الفنية لمراجعة الدستور الانتقالي لجنوب السودان المعتمد في 2005. عقد الرئيس بويويا في 28 ابريل مشاورات في جوبا مع الرئيس سالفا كير و الوزير جون لوك وزير العدل و قادة الفريق المفاوض باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان في المسائل ذات الصلة

بالشمال و الجنوب و اعضاء من المجتمع المدني لا يجاد حلول للمسائل المتصلة بصياغة الدستور.